

محددات نجاح الانتخابات النيابية العراقية المقبلة في تشرين الأول/ أكتوبر 2021

زيد عبد الوهاب

د

يأتي انسحاب ومقاطعة قوى وشخصيات سياسية من الانتخابات، من غياب أي ضمانات حقيقية على نزاهة وعدالة الانتخابات، حتى وإن جرت العملية الانتخابية في موعدها، فهذه الضمانات ما زالت حتى الآن إعلامية فقط مع زيادة قوة السلاح المنفلت في الشارع العراقي

“

تتجه الأنظار المحلية والإقليمية والدولية نحو حدث الانتخابات العراقية النيابية المبكرة، المؤمل إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر من العام الجاري، لما لنتائجها من تأثيرات حيوية في الاستقرار الداخلي وآثاره الخارجية، إذ بات إستقرار العراق من أهم عوامل إستقرار المنطقة، والعكس صحيح أيضاً. كما أصبحت الأوضاع في العراق تؤثر بشكل كبير في التفاعلات الإقليمية والعلاقات الدولية، وهو ما يؤكد مركزية العراق وأهميته في

السياسية والأمنية والاقتصادية. وعليه يمكن القول أن معضلة مركبة في دولة معقدة كالعراق لا يمكن معالجتها بانتخابات مبكرة أو مؤجلة أو في موعدها ما لم تتضمن حلولاً جذرية للنظام السياسي تؤسس لحياة سياسية جديدة كلياً، فلم يستطع الفاعلين السياسيين في العراق تأسيس بيئة انتخابية سليمة تساعد في إنتاج واقع سياسي مستقر جديد.

المعادلة الاستراتيجية للمنطقة. فمنذ 2003 والبيئة الإقليمية مضطربة حين شهدت خروج بغداد من مضمار القوى الإقليمية المتنافسة.

يعاني العراق معضلة نظام سياسي منتج للأزمات الداخلية والخارجية، ونادراً ما ينتج حلول، وتلك المعضلة مركبة كونها تشمل عدة مستويات في النظام، تبدأ من الدستور والسلطات والجماعات السياسية، وصناعة القرار الداخلي والخارجي ومستوياته



ومن أبرز المحددات المؤثرة في مسار العملية الانتخابية في العراق:

أولاً- المحدد القانوني

على الرغم من تصويت البرلمان العراقي على قانون انتخابي جديد، إلا إنه تضمّن عدة إشكالات جوهرية وشكلية تضع العملية الانتخابية في محل شك وجدل، لعل من أهمها عدم إقراره للبطاقة البيومترية (الإحيائية) طويلة الأجل بوصفها الوثيقة الوحيدة المسموح بها للتصويت وسماحه بالتصويت بالبطاقة الإلكترونية قصيرة الأمد والقبلة للتزوير مع ادعاءات عدة من أحزاب ومراقبين بفقدان الملايين منها وذهابها إلى الأحزاب مع إمكانية استخدامها لأغراض التزوير، فضلاً عن إسناد مهمة تقسيم الدوائر الانتخابية إلى البرلمان وهو ما يقود إلى

ظاهرة تعارض المصالح التي تحققت بالفعل بعد ذلك.

تختلف الانتخابات النيابية المزمع إجراؤها في العراق في العاشر من تشرين الأول المقبل عما قبلها من مناسبات انتخابية، وستجرى بنظام وآلية انتخابية لم تعهدها الحياة السياسية منذ العام 2003. فقد شرع البرلمان العراقي قانوناً انتخابياً يعتمد نظام الدوائر المتعددة لكل محافظة، وهذا ما سيفرض واقعا تنافسياً أصعب بين الطبقة السياسية قد يغير من خارطة التحالفات المستقبلية ويؤسس لواقع سياسي جديد مغاير لقواعد التوافقية السياسية التي حكمت العراق طوال 18 عاماً ماضية. كانت الانتخابات السابقة تعتمد المحافظة كلها كدائرة انتخابية واحدة، يتحرك المرشح في أقيمتها ونواحيها ويحاول استقطاب الجمهور

وبناء قواعد جماهيرية يجمع فيها أصواته، ولكن اليوم بموجب القانون الجديد فلن يستطيع المرشح الراغب بالحصول على مقعد نيابي إلا أن يركز جهد حملته الانتخابية على دائرة انتخابية واحدة، تضم بضعة أحياء سكنية ويصل تعدادها قرابة 400 ألف نسمة في أحسن الأحوال، مما يُصعّب المهمة على المرشح المستقل ويزيد حظوظ المرشح الحزبي نظراً لتمتعه بوسائل التأثير المختلفة على مزاج الناخبين في الدائرة الانتخابية، والتي سيستخدم فيها بلا شك المال السياسي والورقة العشائرية وسطوة السلاح، لاسيما في المناطق التي تخضع لسيطرة الميليشيات المسلحة.

عند قراءة مسودة القانون العراقي لانتخابات البرلمان، لم يُشر في أي مادة من مواده إلى آلية ترسيم الدوائر الانتخابية، مما جعل الأمر مثار شك لدى بعض الجماعات السياسية والمواطنين على حد سواء، ففي معظم القوانين الانتخابية تخصص فقرات أو قانون منفرد للجهة المخولة بترسيم الدوائر لأهمية الموضوع، ومن الشائع بالنسبة للقوانين الانتخابية في كثير من البلدان أن هناك أطرافاً تضطلع بمهمة ترسيم الدوائر الانتخابية وهي: هيئة أو لجنة خاصة تضطلع بمسؤولية ترسيم الدوائر الانتخابية، منفصلة عن هيئة إدارة الانتخابات.

يمثل قرار اعتماد البطاقة الانتخابية الإلكترونية قصيرة الأمد التي صوت بها الناخب في الانتخابات العراقية العامة عام 2018، أزمة حقيقية



ستؤثر في نزاهة عملية الاقتراع عام 2021، فقد أكدت الانتخابات العامة الماضية أن البطاقة القصيرة الأمد كانت من وسائل التزوير وتم بيعها وشراؤها من قبل العديد من الشخصيات والكيانات السياسية بأثمان بخسة، فهي تفتقر إلى التقنية والحداثة ويمكن استخدامها في التصويت وملئ صناديق الاقتراع من غير أصحابها الشخصيين والمفوضية كانت قد أعلنت عن فقدان 1.5 مليون بطاقة ناخب إلكترونية ستستخدم بلا شك في تزوير الأصوات.

ثانياً- المحدد الأمني

يشكل سلاح الميليشيات وسلاح العشائر وسط وجنوب العراق، التهديد الأمني الأكبر على سير العملية الانتخابية وضمان الوصول الآمن لمراكز الانتخاب في محافظات وسط وجنوب البلاد، وكذلك محافظات ديالى ونيوى والأنبار وصلاح الدين، بالإضافة إلى مناطق حزام بغداد ومناطق أخرى خاضعة أمنياً لسيطرة تلك المجموعات المسلحة.

إن نزول أغلب الجماعات السياسية وأجنتها المسلحة بمسماها الصريح أو البديل في دوائر انتخابية محدودة الناخبين والجغرافيا، بعد فشلها في الاتفاق على تقاسم الدوائر ومرشحيها فيها، قد يحدث نزاعاً مسلحاً بأبعاده السياسية والعشائرية والميليشيوية، وهو ما قد يحاول الجميع تجنبه بالدفع نحو تأجيل الانتخابات، لكونه يمثل حرباً أهلية بمعناها الحقيقي وما تمثله من تداعيات يمكن مشاهدة ملامح آثارها بصورة يومية في المدن التي ينشط فيها سلاح الميليشيات المنفلت.

يواجه المشهد الانتخابي العراقي العديد من التحديات النابعة من الأزمت العراقية المتنوعة، وهي تحديات يمكن إجمالها في الآتي: حالة عدم الاستقرار السياسي المستمرة والدائمة والنابعة من ترسيخ الطائفية السياسية، وما نتج عنها من محاصصة يتم على أساسها تقاسم السلطة. كذلك حالة الانفلات الأمني الناتجة عن استمرار بقاء السلاح خارج المنظومة الأمنية الرسمية للدولة، وفي يد الميليشيات المسلحة التي باتت تمارس أدواراً تناطح بها أدوار الدولة لاسيما في جانبها الأمني، بل واتجاهها مؤخراً إلى استهداف الناشطين والكتاب والصحفيين بعمليات اغتيال مسلحة.

أبرزت الاغتيالات الأخيرة في العراق، فكرة مقاطعة الانتخابات والنظام السياسي في العراق، خاصة مع مقتل الناشط في الاحتجاجات في كربلاء، إيهاب الوزني، في 9 أيار/مايو، ما دفع قوى ناشئة عن احتجاجات تشرين إلى الدعوة إلى مقاطعة الانتخابات، لأن "البيئة غير آمنة" لإجراء الانتخابات في العراق، فضلاً عن سيطرة ما أطلقوا عليه "السلاح المنفلت".

تقف الأغلبية من الجماعات السياسية وخاصة ذات الأجنحة المسلحة في موقف حرج من الاستعداد للمشاركة الانتخابية، لما تعانيه من مشكلات مالية في تمويل العمل الدعائي، وتراجع شعبيتها بين قواعدها في المحافظات الجنوبية، بفعل تهم ارتكابها جرائم ضد المتظاهرين السلميين، الأمر الذي يعني خسارتها

للمكتسبات السياسية التي تحققت في انتخابات 2018 بحصول الأجنحة السياسية للفصائل المسلحة على ما يقرب من 25 مقعداً في البرلمان العراقي.

أكدت رئيسة بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق جينين بلاسختارت، أن الانتخابات العراقية المبكرة في 10 أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، "تتطلب استقراراً أمنياً". يأتي ذلك في ظل توتر دائم بين الدولة وبعض الفصائل المسلحة والمقربة من إيران.

وتبدي كتل سياسية مخاوفاً من استخدام السلاح من طرف بعض الجهات للتأثير على نتائج الانتخابات البرلمانية المبكرة، ففي 27 مايو/ أيار الماضي، حاصرت فصائل مسلحة مواقع عديدة في المنطقة الخضراء شديدة التحصين وسط العاصمة بغداد، بينها منزل رئيس الوزراء الكاظمي، ومبنى الأمانة العامة لمجلس الوزراء، رفضاً لاعتقال قيادي في الحشد الشعبي.

وتضم المنطقة الخضراء منازل مسؤولين ومقرات حكومية وبعثات سفارات أجنبية، وتتعرض بوتيرة متكررة لقصف صاروخي مجهول، بجانب هجمات بعبوات ناسفة تستهدف ارتال للتحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة، لمحاربة تنظيم "داعش" الإرهابي. كما أجبر المسلحون السلطات على إطلاق سراح قائد عمليات "الحشد الشعبي" في الأنبار قاسم مصلح الذي اعتُقل بتهمة الإرهاب. هذه الشواهد تعزز مخاوف الجماهير والفعاليات السياسية من أن تكون الفصائل

المسلحة وسلاحها، المحدد الأكثر تأثيراً في الانتخابات المقبلة، من جهة تحديها للحكومة والابتزاز السياسي والضغط على المواطن ومصادرة حريته في اتخاذ القرار وغيرها من التحديات التي تمس جوهر الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان في التعبير عن آرائهم.

ثالثاً- المقاطعة الشعبية والسياسية

تشير أغلب الدراسات إلى أن سيناريو المقاطعة الشعبية الواسعة التي شهدتها انتخابات 2018 ستكرر وبصورة أشد في انتخابات 2021 نظراً لسوء إدارة الشأن القانوني الانتخابي والانقسام والاستقطاب الحاد في داخل المكون الواحد، وضغط السلاح على الرأي العام وضعف السلطات في حماية المواطن وفشلها في تنفيذ القانون على الفاسدين والمتهمين بارتكاب جرائم ضد المتظاهرين.

كما يطرح انسحاب كيانات سياسية مهمة من سباق الانتخابات العراقية أسئلة عما إذا كانت الانتخابات ستنجح أو تجرى في موعدها المحدد. فبعد إعلان زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر، في 15 يوليو/تموز مقاطعة الانتخابات البرلمانية، لكونها لن تؤدي إلى إصلاح حقيقي في البلاد، أعلن الحزب الشيوعي العراقي انسحابه، واعتبر أن الأجواء غير مؤاتية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة في ظل السلاح المتفلسد والمال السياسي.

وأعلنت بعد ذلك القائمة العراقية بزعامة السياسي إياد علاوي وجبهة

الحوار الوطني برئاسة صالح المطلك والتجمع الجمهوري العراقي والعشرات من قوى تشرين الناشئة انسحابها من المشاركة في الانتخابات، وعزت قرارها إلى اتساع دور الميليشيات وسلاحها المنفلت خارج إطار القانون وضياع هيبة الدولة واستخدام أساليب التضليل بمحاسبة رؤوس الفساد الصغيرة وترك الحيتان الكبيرة، ما يجعل الانتخابات المقبلة شبيهة بانتخابات عام 2018 لجهة النتائج والمضمون في حال أجريت في موعدها المحدد.

يأتي انسحاب ومقاطعة قوى وشخصيات سياسية من الانتخابات، من غياب أي ضمانات حقيقية على نزاهة وعدالة الانتخابات، حتى وإن جرت العملية الانتخابية في موعدها، فهذه الضمانات ما زالت حتى الآن إعلامية فقط مع زيادة قوة السلاح المنفلت في الشارع العراقي، الأمر الذي سينعكس على المشاركة الشعبية التي يرجح أن تكون متدنية جداً، وربما لا تتعدى العشرة في المائة، مع مقاطعة قوى وشخصيات سياسية بارزة ومؤثرة ولها قواعد جماهيرية واسعة.

يمثل انسحاب قوى سياسية ونوايا مقاطعة الجماهير وفعاليات تشرين للانتخابات البرلمانية المبكرة بمثابة رسائل للمجتمع الدولي، بأن وضع العراق غير مستقر وغير مهيب لإجراء العملية الانتخابية، وأن إجراءاتها في هذا الظرف يعرضها للطعن في نزاهتها، كما أن استمرار إعلان جهات وشخصيات سياسية مقاطعتها للانتخابات المبكرة، قد يدفع بشكل

حقيقي إلى تأجيل موعد هذا الاستحقاق، وربما هذا التأجيل، بناء على مطالبات دولية، وتوصيات ترفع من قبل جهات وأطراف دولية لها تأثير على الوضع العراقي الداخلي.

تشير عوامل موضوعية إلى عدم القدرة على إجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر القادم، ومن تلك العوامل: الصراعات السياسية داخل الكتل نفسها وبين الكتل السياسية وخاصة المسلحة، وانسحاب بعض الكتل السياسية من الانتخابات، ومزاج شعبي عام نحو المقاطعة، وهو ما يضع العراق أمام منزلق خطير وغير ملائم لإجراء الانتخابات في أكتوبر، لاسيما أن تأجيل الانتخابات أمر طبيعي كون أن الدستور والقانون يتيحان للحكومة والبرلمان ويعطيها الحق في أن يكملتا مدتهما المقررة لأربع سنوات.

السيناريوهات المتوقعة لانتخابات البرلمان العراقي المقبلة:

- إجراء الانتخابات المبكرة في موعدها المحدد مع مقاطعة شاملة قد تصل إلى 90% ممن يحق لهم التصويت في الانتخابات النيابية.
- تأجيل الانتخابات النيابية إلى موعدها الرسمي في نيسان/أبريل 2022.
- إلغاء الانتخابات برمتها، وسيعقب إلغاء الانتخابات اضطرابات وصراع أمني عنيف قد يؤدي إلى تدخل دولي. ■

زيد عبد الوهاب: باحث واكاديمي من العراق، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية، خبير في قسم دراسات العراق في مركز أورسام.